

التبادل البيئي العربي هو مختلف أنواع المبادلات التجارية، المالية، الاستثمارات، الخدمات بين البلدان العربية.

✚ فما هو واقع التبادل البيئي العربي؟

✚ وما هي العوامل المفسرة لواقع التبادل البيئي العربي؟

✚ وما هي الإجراءات المتخذة لتطويره؟

I - واقع التبادل البيئي العربي:

1 - صنف الاتفاقيات المنظمة للتبادل البيئي العربي إلى ثلاث مجموعات:

1. اتفاقيات تجارية: من أبرزها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التي نصت على التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى حدود إلغائها سنة 2007م.
2. اتفاقيات الاستثمار: ومن أهدافها: تحقيق التنمية الشاملة، وتسهيل تنقل رؤوس الأموال، وتسوية التزايدات الناتجة عن عمليات الاستثمار، وضمان حقوق المستثمرين.
3. اتفاقيات العمالة: ومن بين أهدافها: منح الأولوية في التشغيل للعمال العرب، والمساواة بين العمال العرب الوافدين والمواطنين، وتسهيل تنقل اليد العاملة، وحق العمال الوافدين في إلحاق أسرهم بهم، وتمتعهم بالحقوق النقابية.

2 - تطورت التجارة البيئية العربية، لكنها ظلت ضعيف:

سجلت المبادلات البيئية نموا بطيئا سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث تمثل التجارة البيئية نسبة ضعيفة 10,45% من المبادلات الخارجية للدول العربية، وتحتل السعودية المكانة الأولى في التجارة البيئية العربية، وتأتي بعدها العراق والأردن وليبيا.

3 - ضعف الاستثمارات العربية البيئية، وأهمية حركة اليد العاملة:

تشكل الاستثمارات البيئية أقل من ربع التدفقات المالية العربية الخارجية، وتتصدر دول الخليج وخاصة الإمارات والسعودية والكويت البلدان العربية المستثمرة في العالم العربي، في المقابل تعتبر السعودية ومصر ولبنان من أهم البلدان العربية المستقبلية للاستثمارات العربية، وتشغل دول الخليج العربي اليد العاملة الأجنبية ينتمي جزء منها للبلدان العربية، ويلاحظ بأن حصة اليد العربية في تناقص مستمر بالنسبة لمجموع اليد العاملة، حيث أصبحت دول الخليج تنجده أكثر إلى البلدان الآسيوية.

II - العوامل المفسرة لواقع التبادل البيئي وإجراءات تطويره:

1 - يفسر ضعف التجارة البيئية العربية بالعوامل التالية:

✓ قلة تنوع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

✓ تنافس مجموعة من الدول العربية في تصدير نفس المنتج.

✓ عدم كفاية الخدمات الضرورية لنمو التجارة كالنقل والأبنك والتأمين.

2 - العوامل المفسرة للاستثمارات البيئية وحركة اليد العاملة في الوطن العربي:

يفسر تحسن مناخ الاستثمارات البيئية العربية بعدة عوامل، من أبرزها:

✓ انفتاح الدول العربية على الاستثمار الأجنبي بعد فحج سياسة الخوصصة.

✓ عودة الأموال العربية المهاجرة وإعادة استثمارها بينيا.

في ظل الطفرة النفطية في مطلع الثمانينات، تزايدت مداخيل البترول، وبالتالي شهدت دول الخليج أوراها ضخمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فاضطرت إلى جلب اليد العاملة الأجنبية ضمنها اليد العاملة العربية، لكن في السنوات الأخيرة أخذت هذه الدول تضع قوانين للحد من استقبال المهاجرين عامة إلى جانب تشغيل العمال الآسيويين بنسب تفوق العمال العرب.

3 - بعض الإجراءات المتخذة لتطوير التبادل البيئي العربي:

اتخذت بعض الإجراءات لتطوير التبادل البيئي، من أهمها:

- ✓ إصدار قوانين لتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات والمبادلات.
- ✓ توحيد السياسات الجمركية في إطار مشروع إنشاء اتحاد جمركي عربي سنة 2010م.
- ✓ إقامة منطقة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطة بمقتضى إعلان أكادير سنة 2004م.
- ✓ فتح المجال أمام المستثمرين العرب كما هو الشأن بالنسبة للمغرب الذي عقد سنة 2006م اتفاقيات مع مستثمرين من الإمارات العربية المتحدة.

خاتمة:

رغم الجهود المبذولة لا يزال التبادل البيئي العربي ضعيفا.

شرح المصطلحات:

- الطفرة النفطية: الصعود الصاروخي لأسعار البترول وبالتالي ارتفاع مداخيله في الدول المصدرة له.
- المنطقة الاقتصادية الحرة أو الخاصة: منطقة تتميز بإعفاءات أو تخفيضات جمركية وجبائية وتسهيلات إدارية ومالية بهدف استقطاب المستثمرين.